يسودها التبعثر وعدم التعاضد. ومن هنا، فان هذا التوصيف، وكذا المعطيات الكمية المصاحبة له، تعاني، بالضرورة، من هذه التحديدات.

١ ـ الموارد البشرية

ان الموارد البشرية في أي مجتمع هي، في خاتمة المطاف، المورد الاول والاهم. ويقرر اقتصادي عربي انه يمكن اعتبار التخلف على انه حالة مجتمعية تتسم باهدار الطاقات الكامنة في البشر، على حين ينطوي التقدم على توظيف أفضل الطاقات[٢٥].

(أ) السكان: يرتبط حجم السكان الاجمالي، عادة، بالمتغيرات الديمغرافية السائدة فيه؛ وأهمها النمو الطبيعي للسكان؛ وهو عبارة عن التفاضل بين الولادات والوفيّات، وصافي الهجرة الخارجية. أما معدل النمو السكاني، فانه المحصلة النهائية لهاتين المجموعتين من العوامل، منسوبة الى الحجم الاجمالي للسكان خلال فترة زمنية محددة.

تتميز الضفة الغربية وقطاع غزة بوفرة نسبية في عدد السكان، ويتزايدون بمعدل مرتفع نسبياً. فقد ارتفع عدد سكان الضفة والقطاع للفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨٥، من ٨٩٤٨٠٠ نسمة الى ١٣٨٨٩٠٠ نسمة[٢٦]، أي بزيادة مطلقة مقدارها ٤٩٤٢٠٠ نسمة، أو بمعدل ٣٥,٦ بالمئة، الا ان هذه النسبة لا تشمل القدس الشرقية التي بلغ عدد سكانها ١٣٠ ألف نسمة في العام ١٩٨٥[٢٧]. وتراوح معدل الزيادة السنوية للسكان في الضفة الغربية، خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٨٣، ما بين ٢,٥ بالمئة لعام ١٩٦٨ و ثلاثة بالمئة لعام ١٩٨٣. أما في قطاع غزة، فقد تراوحت النسبة ما بين ١,٧ بالمئة العام ١٩٧٠ و٣,٧ بالمئة العام ١٩٨٣[٢٨]؛ فيما كان معدل النمو السنوي، بين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦، حوالى ثلاثة بالمئة في الضفة، وأكثر من ثلاثة بالمئة في القطاع[٢٩].

وفي ما يتعلق بالتركيب العمري للسكان، نلاحظ وجود نسبة كبيرة من السكان في سن الـ ١٤ عاماً وما دون، والتي بلغت، في العام ١٩٨٤، في الضفة والقطاع، ٤٦,٦ بالمئة و ٤٧,٨ بالمئة، على التوالي؛ في حين بلغت نسبة فئة العمر بين ١٥ ـ ٤٤ عاماً، في الضفة، حوالى ٣٤,٩ بالمئة، وفي قطاع غزة ٣٩,٦ بالمئة[٣٠]. ومن المعلوم ان وجود نسبة عالية من السكان في سن ما بين ١٥ و ٤٤ عاماً يشير، بوضوح، الى وجود معدل مرتفع للولادات في السنوات المقبلة[٣١]. ونتيجة لهذا المعدل المرتفع للولادات، يتوقع، طبقاً لاسقاطات ميرون بنبنستي، ان يربو عدد سكان الضفة والقطاع على المليوني نسمة، في نهاية عقد التسعينات[٣٢].

(ب) قوة العمل: ازداد حجم قوة العمل في الضفة الغربية، خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥، من ٩٣ الف عامل في العام ١٩٦٨، الى ١٥٩٢٠٠ عامل في العام ١٩٨٥، أي بزيادة مطلقة مقدراها ٦٦٢٠٠ عامل، أو بمعدل ٤١,٦ بالمئة. وفي قطاع غزة، ارتفعت القوة العاملة من ٥٣٦٠٠ عامل في العام ١٩٦٨، الى ٩٢ الف عامل في العام ١٩٨٥، أي بزيادة مطلقة بلغت ٣٨٤٠٠ ألف عامل، أو بمعدل ٤١,٧ بالمئة[٣٣]. هكذا يتضح ان نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان في الضفة والقطاع متدنية؛ فقد تراوحت في الضفة، خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥، بين ١٥,٩ بالمئة في العام ١٩٦٨، و ٢٠,٢ بالمئة في العام ١٩٨٥؛ اما في القطاع، فقد تراوحت ما بين ١٥ بالمئة العام ١٩٦٨ و ١٧,٨ بالمئة العام ١٩٨٥. وهذه الارقام تشير الى ارتفاع معدل الاعالة، الذي تراوح، خلال الفترة عينها، في الضفة، بين ٦,٣ الى خمسة أشخاص؛ وفي القطاع ما بين ٦,٧ الى ٥,٦ أشخاص[٣٤].